GIEM

نماذج مستمرة وصالحة لتمويل الإدارة العامة

- خلفاء ووزراء واقتصاديون -

Volume No. 114, NOVEMBER 2021 - RABI-II, 1443

نماذج مستمرة وصالحة لتمويل الإدارة العامة: خلفاء ووزراء واقتصاديون

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

إن تمويل أعمال الإدارة العامة يستلزم إدارة الموارد العامة المادية بحكمة ورشد، فالعمل في الشأن العام أمانة أمام الله وأمام الناس، والحاكم إنما وكيل، ويده يد أمانة. وقد مارس حكام المسلمين أعمال الإدارة العامة بنجاح يشهد بذلك اتساع رقعة الخلافة وزمن سيادتها والعدل الذي ساد فيها.

استخدم أولئك الحكام مختلف الطرق والأساليب المباحة شرعًا لتحقيق ذلك، فبيت المال أو وزارة الخزانة لها موارد نصت عليها شريعة الإسلام وحددتها وتركت حيّز الاجتهاد مفتوحًا، كما أوضحت حدود الحلال والحرام للكسب والإنفاق سواء للحاكم أو للمحكوم على حد سواء.

لقد استوعب الحكام – خلفاء ووزراء – الأحكام الشرعية وطبقوها بحرص؛ خشية مخالفة أوامر الله تعالى، – يُستثنى من ذلك بعض فترات التاريخ الإسلامي بكل تأكيد –، أما العلماء والفقهاء فكانوا دومًا أقرب ما يكونون اليوم لمجلس الأمة يشرحون شرع الله تعالى ويوضحونه، ويجتهدون بما يستجد، ويراقبون عمل الحاكم فينصحون ويصححون ما استطاعوا لذلك سبيلا.

نماذج ناجحة يُقتدى بها:

لقد لجأ الوزير العباسي علي بن عيسى لإتباع سياسة الإقراض الحسن للمنتجين بشكليه (النقدي والعيني) للقيام بأعمالهم، وتجاوز أي عُسر مالي قد يعرقل مسيرتهم الإنتاجية؛ فأسلف المزارعين بالنقود لشراء الأبقار لحراثة الأرض وزراعتها، وأسلف البذور للمحتاجين من الفلاحين، على أن يسترجع ذلك منهم في موسم الحصاد.

أما الشاطبي فميّز بين سياستين ماليتين لبيت المال هما: الاستقراض والتوظيف، وقصد بالتوظيف فرض الضرائب على الناس، واشترط لتطبيق السياستين أن تكون البلاد تحت نير أزمة عامة، وبيت المال فارغ، والفارق بين تطبيق أي منهما هو احتمال وجود إيرادات مستقبلية لبيت المال، فإن كان ذلك فالاستقراض، وإلا فالتوظيف حيث تنعدم المصادر المستقبلية للدخل، فقال: "الاستقراض في الأزمات إنما يكون حيث يرجى لبيت المال دخل يُنتظر، وأما إذا لم يُنتظر شيء وضعفت وُجوه الدخل بحيث لا يُغني، فلا بد من جريان حُكم التوظيف" (الشاطبي، ٣٠٥).

وبالعودة إلى عام الرمادة في زمن الفاروق رضي الله عنه، حيث الأمة كانت في أزمة شديدة، وبيت المال كان فارغًا، ولا يُنتظر إيرادات لبيت المال؛ فكانت السياسة المرتقبة هي التوظيف على بيت المال أي فرض الضرائب. لكن الفاروق رضي الله عنه فضّل تعجيل الإيرادات المتوقعة بدل السياستين السابقتين؛ فاستدان من أموال الزكاة التي سيدفعها المسلمون في سنواتهم التالية؛ لتكون بمثابة اقتراض داخلي ليس فيه تكلفة، ولا مخاطر؛ فقد لا تنقضي الأزمة سريعًا وقد يتأخر الدخل المتوقع. وبذلك عطّل الاقتراض الداخلي من أموال الزكاة؛ فرض الضرائب، لأن بيت المال لم يعد فارغًا! وبذلك لم تعد الشروط الثلاثة الداعية لفرض الضرائب متاحة.

لقد حققت تلك السياسة عدة أمور، منها:

١- حققت ربطًا بين الإنفاق العام ومصادر دخله؛ التي تأتي من التمويل المستدام من أفراد المجتمع ومؤسساته لرفع الفقر الذي أصاب جميع الناس بمجاعة، فهذه مهمة يشترك فيها (بيت المال) و(مؤسسات المجتمع) معًا. إن اللجوء لسياسة فرض الضرائب، هو إجراء سهل تحبذه الحكومات، لكنه غير عادل، لما له من آثار سيئة تزيد فاقة الناس، فأسوأ ما في الضرائب أنها عمياء تطال الجميع فقراء وأغنياء، ويتهرب القادرون منها، والأغنياء هم الذين يفعلون ذلك غالبًا، وهذا حاصل حتى في أرقى الدول مدنية، كما حصل في فرنسا إبان الحملة الانتخابية للرئيس الأسبق أولاند.

٢- عدم التسرع بالاستقراض؛ فصعوبة تقدير شدة الأزمة وزمنها، وضعف موارد الدخل المتوقعة، كانا السبب لعدم تحميل بيت المال بدَيْن واجب السداد؛ فللحفاظ على تحقيق العدالة بين الأجيال وجب البحث عن حلول أجدى. وللأسف فإن أغلب الحكومات تتماهى بالاقتراض لتحقيق سياسات ذات

مفاعيل آنية أو لأهداف انتخابية، مما يُورط الأجيال القادمة بالتزامات لا تستفيد منها؛ وهذا ما تنبه إليه عمر رضي الله عنه.

٣– عدم اللجوء إلى فرض الضرائب حتى لا يُثقَل كاهل الناس بتكاليف اجتماعية إضافية، فالمسلمون يدفعون زكاة أموالهم بوصفها ركنًا من أركان إسلامهم، وسيدفعون الضرائب التي تزيد تكاليف إنتاجهم دون زيادة حقيقية فتُسهم في خلق التضخم وزيادته. إن فرض الضرائب هي سياسة مالية ظالمة بحق المجتمع خاصة إذا أُسيء استخدام حصيلتها، وهذا ما يقع فيه كثيرٌ من الحكومات لفسادها وضعف إداراتها؛ إن لم نقل جميعها.

ولتطبيق التوظيف يضاف شرطٌ آخر وهو فرض الضرائب على الأغنياء دون الفقراء، وهذا ما لا تفعله النظم الوضعية، لكن أزمة الدين العام الأمريكي الأخيرة جعلت فرض الضرائب موضوع الصراع بين البيت الأبيض والكونغرس في التوجه نحو فرض الضرائب على الأغنياء فقط؛ كما حصل في الفترة الأخيرة من حكم الرئيس أوباما.

٤– ضرورة اللجوء إلى الابتكار المالي وعدم التوقف عند المحاكاة والتقليد؛ أسوة بفعل الفاروق رضي الله عنه؛ فقد لجأ إلى سياسة الاستدانة من المساهمات الاجتماعية المستقبلية.

وبناء عليه، يُمكننا فهم سلوك أبي بكر رضي الله عنه بمحاربة مانعي الزكاة بأنه توظيف للنص القطعي؛ باعتبار أن مانعيها أخلّوا بركن من أركان النصوص القطعية. كما نفهم من سلوك عمر رضي الله عنه عدم تحميله للناس تكاليف مالية (أي ضرائب) تحاشيًا لزيادة تكاليف عيشهم ووقوع الاقتصاد في التضخم مقابل التوسع بمصادر بيت المال؛ بأنه سلوك رشيد اعتمد على الاستنباط من النصوص القطعية والاستناد إليها؛ فسياسة الاقتراض الداخلي ليس لها مخاطر، والمسلم القادر ماليًا؛ سيسدد زكاة أمواله عاجلاً أو آجلاً، ومن مصلحته أن يسددها الآن أفضل من سداده لضرائب لا يَرتجي منها سوى عبء إضافي لن يُغنيه عن سداد زكاته مستقبلاً، وهذه علاقة (ربح – ربح) بين المواطن وحكومته.

كما قام الوزير علي بن عيسى بخفض التكاليف العامة المترتبة على بيت المال بإعادة النظر في رواتب العاملين العامين، فلجأ إلى ثلاث سياسات هي:

١. خفض مقدار الرواتب؛ فخفّض راتب رئيس ديوان السواد، وأجور عمال الدواوين.

٢. خفض البطالة المقنعة؛ بإسقاط رواتب كل من كان يقبض من الكتاب الذين يحضرون ولا يعملون.

٣ . خفض أشهر الرواتب؛ فجعل بعض الرواتب على أساس عشرة أشهر في السنة، ورواتب أصحاب البريد ثمانية أشهر في السنة؛ محققا التعاقد الموسمي خفضاً للتكاليف العامة .

وبذلك ضبط الوزير بعض مفاسد القطاع العام التي مؤداها زيادة التكاليف العامة، والتي بالضرورة تخلق التضخم .

إن الحكومات غالبًا ما تلجأ إلى سياسات الاستقراض أو فرض الضرائب لسهولتهما، وتتحاشى الأنشطة الإنتاجية لأنها تحتاج حُسن تدبير، وهذا الحُسن غير متاح في القطاع العام لانتشار الفساد في جميع مرافقه وعدم كفاءته دومًا . لذلك رأى ابن خلدون ضرورة إبعاد الدولة عن مزاولة الأنشطة الاقتصادية لما يكتنف ذلك من احتمالات الفساد، ثم لمنافستها مواطنيها في فرص العمل والاستثمار، مما يسهم في خلق البطالة وزيادتها . لقد فضّل ابن خلدون الدولة الراعية التي تسهر على تحقيق مصالح الناس فتهيئ لهم ما يلزم لذلك من رقابة للسوق وتمنع كل مفسدات توازن العرض والطلب ليعمل السوق بكفاءة وشفافية .

ومن الأنشطة الإنتاجية الآمنة للحكومات سياسة إحياء الأرض الموات، وهي نعادل سياسة BOT (أنشئ – شغّل – انقل) . فتستطيع الحكومات تأمين تدفقات نقدية جارية لبيت المال من خلال استثمار أراضي الدولة بهذه السياسة .

وهذا ما يُفهم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث يجب تطبيق مبدأ المحاسبة الاجتماعية من أعلى الهرم إلى أدناه : **كُلُّكُم راعٍ، وكُلُّكُم مَسْؤُولٌ عَن رَعِيَّتِه، الإمامُ راعٍ ومَسؤُولٌ عنْ رعيَّتِه، والرَّجُلُ راعٍ في أهلِه وهو مَسْؤُولٌ عن رعيَّتِه، والمرْأةُ راعِيةٌ في بيتِ زوجِها ومَسْؤُولةٌ عن رعيَّتِها، والخادِمُ راعٍ في مالِ سيِّدِه ومَسْؤُولٌ عن رعيَّتِه. قال : وَحَسِبْتُ أنْ قدْ قال : والرَّجُلُ راعٍ في مالِ أبِيهِ ومَسْؤُولٌ عن رعيَّتِه، وكُلُّكُم راعٍ ومَسْؤُولٌ عن رَعِيَّتِه** (حديث صحيح) .

إن ما ذكرناه هي عوامل يلجأ إليها الاقتصاد التقليدي؛ وتُسهم في إيجاد الخلل السوقي الذي يؤدي إلى حدوث التضخم .

وبناء على ما ذكرناه من نماذج ناصعة مارستها حكومات ووزراء واقتصاديون مسلمون في تمويل أعمال الإدارة العامة وتأمين ما يستلزم ذلك من موارد عامة مالية بحكمة ورشد؛ تستحق العودة إليها، فالتاريخ قد سطرها كتجارب ناجحة، يشهد بذلك اتساع رقعة الخلافة وزمن سيادتها والعدل الذي ساد فيها.

وها هي بعض النماذج العالمية تحوم حولها من حين لآخر.

المراجع:

١– الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الاعتصام، دار المعرفة ببيروت، ١٩٨٦، ج ٢.

٢– الزهراني، د. ضيف الله ، الوزير العباسي علي بن عيسى بن داوود بن الجراح إصلاحاته الاقتصادية والإدارية، ١٩٩٤.